

٣١ - الحالة في جورجيا

ذلك، بطيئا للغاية وأن إبقاء تركيز الجانبين على الماضي قُدمًا تطلب جهودا دؤوبة بذلتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بدعم من فريق الأصدقاء.

وذكر الأمين العام أن الحالة السياسية المتزايدة التعقيد على جانبي خط وقف إطلاق النار والأحداث التي أسفرت عن استقالة رئيس جورجيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أدت إلى تعليق عملية السلام مؤقتا. وشجع الجانبين على مواصلة تنفيذ التوصيات المعلقة التي قدمتها بعثة التقييم المشتركة لعام ٢٠٠٠^(٣) وبعثة التقييم الأمني لعام ٢٠٠٢^(٤). وبعد مرور سنتين على وضع الصيغة النهائية للوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، لم تكن المفاوضات قد بدأت بعد بشأن المركز السياسي المستقبلي لأبخازيا ضمن دولة جورجيا. وناشد الأمين العام الجانب الأبخازي التخلي عن موقفه المتشدد وانتهاز فرصة تغيير القيادة في تبليسي للتفاوض بشأن تسوية دائمة ومقبولة من جانب الطرفين. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة مرة أخرى لمدة ستة أشهر، لاقتناعه بأن وجود البعثة لا يزال أساسيا بالنسبة للمحافظة على الاستقرار في منطقة الصراع ولتعزيز عملية السلام من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة.

ووجه الرئيس (شيلي) انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(٥)؛ طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون

(٣) انظر S/2001/59، المرفق الثاني..

(٤) انظر S/2003/412، الفقرة ١٦.

(٥) S/2004/77.

القرار ١٥٢٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٤٩٠٦ المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩٠٦، المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤^(١)، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(٢). ورحب الأمين العام في تقريره بالزخم الذي اكتسبته عملية السلام أثناء عام ٢٠٠٣، وكذلك بتزايد مشاركة فريق أصدقاء الأمين العام والرغبة المتجددة للجانبين في المعالجة البناءة للمسائل العملية في المجالات التي هي موضع الاهتمام الرئيسي وهي: التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين والمشردين داخليا والمسائل السياسية والأمنية. وأشار إلى أن التقدم ظل، على الرغم من

(١) في الجلسة ٤٩٠٤، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة البعثة في جورجيا، وتبادل الآراء على نحو بناء. وإضافة إلى الجلسات التي يتناولها هذا القسم، عقد المجلس خلال تلك الفترة عددا من الجلسات المعقودة كجلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الجزأين ألف وباء. وقد عقدت هذه الجلسات في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٠٠)، و ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠١٠)، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٢٣٤)، و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٣٥٧)، و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٣٩٨)، و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٤٤)، و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٥٧)، و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٥٦)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٠٠).

(٢) S/2004/26.

القرار ١٥٥٤ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن
في جلسته ٥٠١٣ المعقودة في ٢٩ تموز/
يوليه ٢٠٠٤

في الجلسة ٤٩١٦ المعقودة في ٢٦ شباط/فبراير
٢٠٠٤، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها رئيس جورجيا،
ولم يدل في هذه الجلسة بأي بيان.

وأعلن رئيس جورجيا في إحاطته عن التزامه الثابت
بالحل السلمي للصراع في أبخازيا، جورجيا؛ ووجه نداء إلى
أبناء شعب أبخازيا بأن يتساموا فوق المواجهة وأن يغتنموا
الفرصة النادرة السانحة بفعل التطورات والتغيرات الأخيرة في
جورجيا. وأعرب عن استعداده لضمان أكبر قدر ممكن من
الحكم الذاتي لأبخازيا في إطار دولة جورجيا. وبالنسبة
للعلاقات مع الاتحاد الروسي، أفاد رئيس جورجيا، في جملة
أمر، بأن سياسة الاتحاد الروسي المتمثلة في منح الجنسية
لسكان مناطق الصراع يجب أن تنتهي. وعلاوة على ذلك
يجب إنهاء نظام تأشيرة الدخول المفتوحة القائم الآن في
أبخازيا وجنوبي أوسيتيا السابقة، أو تطبيقه على جميع سكان
ومواطني جورجيا، بالتنسيق مع حكومة جورجيا المركزية
وسلطات جورجيا، وليس بصورة أحادية مع سلطات محلية
غير معترف بها. وشدد الرئيس على أن عملية جنيف، التي
طرحها رئيس الاتحاد الروسي في سوتشي، لا بد أن تحرز
التقدم أيضا، وعلى وجه الخصوص، نشر وحدة للشرطة
المدنية في منطقة غالي باعتبار ذلك أداة ضرورية لعودة
النازحين داخليا واللاجئين^(٦).

وفي الجلسة ٤٩٥٨، المعقودة في ٢٩ نيسان/
أبريل ٢٠٠٤ التي أدلى فيها رئيس وزراء جورجيا ببيان،

(٦) S/PV.4916، الصفحات ٣-٧.

مناقشة بوصفه القرار ١٥٢٤ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس
جملة أمور منها ما يلي:

أكد على تأييده الشديد للوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية
لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"؛

وحث الطرفين على المشاركة على نحو أنشط وأكثر انتظاما
وتنظيما في فرق العمل المنشأة في اجتماع جنيف الأول، وأكد
ضرورة أن تظل الأنشطة الموجهة نحو إحراز نتائج في المجالات ذات
الأولوية عنصرا رئيسيا في إرساء أساس مشترك بين الجانبين الجورجي
والأبخازي وصولا في نهاية المطاف إلى إنجاز مفاوضات هادفة بشأن
تسوية سياسية شاملة؛

وأهاب بالطرفين عدم ادخار أي جهد للتغلب على الشعور
المستمر بعدم الثقة المتبادل بينهما؛

وأهاب مرة أخرى بالطرفين كفالة إعادة التنشيط اللازم
لعملية السلام من جميع جوانبها الرئيسية، بما في ذلك عملهما في
المجلس التنسيق وآلياته ذات الصلة؛

وأكد على الحاجة الماسة إلى تحقيق تقدم بشأن مسألة
اللاجئين والمشردين داخليا؛

وأشار إلى أن الجانب الأبخازي يتحمل مسؤولية خاصة
لحماية العائدين وتيسير عودة باقي السكان المشردين؛

وأهاب بكلا الطرفين إعلان تخليهما عن لغة القتال
ومظاهر التأييد للخيارات العسكرية أو لأنشطة الجماعات المسلحة
غير المشروعة؛

وحث الطرفين، مرة أخرى، على اتخاذ جميع الخطوات
اللازمة لتحديد هوية المسؤولين عن إسقاط طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة
مراقبي الأمم المتحدة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وتقديمهم
إلى العدالة وإبلاغ الممثلة الخاصة بالخطوات المتخذة؛

وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة
جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، على أساس أن يستعرض
المجلس، عند الاقتضاء، ولايتها في حالة حدوث تغيير في ولاية قوة
حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

فبراير ٢٠٠٤، قائلاً إنه ينبغي للمجلس لذلك أن يولي مزيداً من الاهتمام لموقف "الانفصاليين" غير البتاء. وأشار إلى انقضاء فترة ثلاث سنوات منذ أن اتفقت مجموعة الأصدقاء على وثيقة بودين بشأن توزيع السلطات الدستورية بين تبليسي وسوخومي وقدمت الدعم لها، وإلى أن الاتحاد الروسي، بصفته الميسر، ظل يحاول إحالة الورقة إلى الجانب الأبخازي، ولكن دون جدوى. وأخيراً، طلب رئيس الوزراء إلى المجتمع الدولي، وإلى مجلس الأمن على وجه الخصوص، أن يعيداً تنشيط جهودهما للتوصل إلى حل سلمي شامل للنزاع^(٨).

وفي الجلسة ٥٠١٣، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(٩). وذكر الأمين العام في تقريره جملة أمور منها أنه على الصعيد السياسي، وعلى الرغم من مواصلة الجانبين الجورجي والأبخازي أنشطة التعاون العملي، وبخاصة في المجال الأمني، ما زال الحوار الموضوعي بشأن المسائل الأساسية للصراع مفقوداً. وأشار إلى وجود قناعة واسعة بأن الحالة السياسية المعقدة القائمة حالياً في أبخازيا، جورجيا، على اعتبار "الانتخابات الرئاسية" المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كانت من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلباً على مواقف الجانب الأبخازي في عملية السلام الجورجية - الأبخازية، وعلى وتيرة سير العملية السلمية بشكل عام. وأعرب عن أمله الكبير في أن تعيد القيادة في سوخومي النظر في موقفها، بمرور الزمن، وتستجيب بشكل بناء للعرض المقدم من قبل القيادة الجورجية الجديدة من أجل

(٨) S/PV.4958، الصفحات ٢-٥.

(٩) S/2004/570.

أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(٧). وأشار الأمين العام في تقريره إلى جملة أمور منها مواصلة ممثلته الخاصة وبعثة الأمم المتحدة في جورجيا جهودهما لتثبيت الاستقرار في بيئة سياسية معقدة، ومساعدتهما الجانبين على استئناف الحوار بينهما وإرساء الأساس المشترك الكفيل بدفع عملية السلام. ولكنه قال إن التقدم المحرز ظل بطيئاً، على نحو مزعج، ولم يحرك الجانب الأبخازي ساكناً لتناول القضية السياسية الجوهرية، في حين لم تبدأ بعد المفاوضات على تسوية سياسية شاملة. ولكن جرى الإعراب عن التفاؤل المشوب بالحذر، بالنظر إلى التغيير الذي طرأ على القيادة في تبليسي وتحدد عزم حكومة جورجيا على حل الصراعات الداخلية في البلد. وحث الأمين العام الجانب الأبخازي على السماح بنشر أفراد الشرطة المدنية للبعثة في قطاع غالي، تماشياً في ذلك مع ما سبق أن قطعه الجانب الأبخازي من التزامات بتيسير تحسين ممارسات الشرطة وتحسين التعاون بين الوكالات المسؤولة عن إنفاذ القوانين المحلية مما يساعد بدوره على تحسين الحالة الأمنية عموماً بالنسبة لجميع سكان المنطقة.

وكرر رئيس وزراء جورجيا مجدداً في إحاطته التي قدمها إلى المجلس أن بلده لا يزال ملتزماً بالحل السلمي للصراع في أبخازيا، جورجيا. وبالنسبة لإنشاء عنصر الشرطة المدنية في منطقة غالي، ذكر رئيس الوزراء أن السلطات الأبخازية ما زالت تعرقل التشكيل والنشر الكاملين للوحدات، وما زال هذا يتسبب في مشكلات كبيرة لسكان مقاطعة غالي. وأعرب عن أسفه لرفض الجانب الأبخازي المشاركة في الاجتماع الثالث لعملية جنيف في شباط/

(٧) S/2004/315.

قرار^(١١)، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٥٤ (٢٠٠٤)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أهاب بالطرفين عدم ادخار أي جهد للتغلب على انعدام الثقة المتبادل باستمرار بينهما، وأكد أن عملية التفاوض التي تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة يقبلها الجانبان ستتطلب تنازلات من كلا الجانبين؛

وحث الطرفين على المشاركة على نحو أنشط وأكثر انتظاماً وتنظيماً في فرق العمل المنشأة في اجتماع جنيف الأول (لمعالجة القضايا في المجالات ذات الأولوية المتمثلة في التعاون الاقتصادي وعودة المشردين داخلياً واللاجئين والمسائل السياسية والأمنية)؛

وحث الطرفين على الامتنال لأحكام البروتوكولين المتعلقين بالمسائل الأمنية، في قطاع غالي، والموقعين في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ومواصلة اجتماعاتهما المنتظمة، وتوثيق التعاون في ما بينهما من أجل تحسين الأمن في هذا القطاع؛

وقرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، رهنا باستعراض المجلس، حسب الاقتضاء، لولايتها في حالة حدوث تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية؛ وطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام على الحالة في أبخازيا، جورجيا، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار المتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا.

القرار ١٥٨٢ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥١١٦ المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥

في الجلسة ٥١١٦، المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، التي دعي ممثل جورجيا للمشاركة فيها،

(١١) S/2004/600.

معاودة الحوار وإقامته على نحو مباشر ومفيد بشأن جميع المسائل الرئيسية للصراع.

وذكر الأمين العام أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا واصلت جهودها بشأن المسائل الثلاث التي اعتُبرت مجالات ذات أولوية للنهوض بعملية السلام: وهي المسائل السياسية والأمنية، وعودة اللاجئين والمشردين داخلياً، والتعاون الاقتصادي. وواصل فريق الأصدقاء تقديم الدعم البالغ الأهمية لهذه الجهود. بيد أنه ظل من الواضح أنه لن يتحقق أمن دائم ولا ازدهار اقتصادي بدون تسوية شاملة للصراع.

ورحب الأمين العام بالمناقشات التي جرت بين الطرفين حول الضمانات الأمنية وعودة اللاجئين. وفيما يتعلق بأمن موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، قال إن استعداد الجانبين لتقديم ضمانات كافية من أجل تحقيق هذه الغاية ينبغي أن يتبعه إجراء حازم لتحديد هوية مرتكبي الأعمال الإجرامية ضد موظفي البعثة وتقديمهم للعدالة. وأفاد الأمين العام بأن الدور الذي تؤديه البعثة، في منع استئناف أعمال القتال وفي السعي إلى إيجاد حل دائم للصراع، ما زال ضرورياً وهاماً، وأوصى بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى.

ووجه الرئيس (رومانيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وردت من ممثل جورجيا^(١٠). ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار^(١١)،

(١٠) S/2004/595، التي تناولت التطورات الأخيرة في عملية حل الصراع في أبخازيا، بجورجيا، وسلطت الضوء على بعض التغييرات والمنجزات التي تحققت في جورجيا تحت قيادة الحكومة الجديدة، لا سيما ما يتعلق منها بعملية السلام.

لجورجيا^(١٣)، وإلى مشروع قرار^(١٤)، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٥٨٢ (٢٠٠٥) الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أشاد بما يبذله الأمين العام والممثل الخاص من جهود دؤوبة، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته الطرف الميسر، فضلاً عن فريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لتعزيز تثبيت استقرار الوضع والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتضمن بالضرورة تسوية لوضع أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا، وأيد بشدة هذه الجهود؛

وحث الطرفين مرة أخرى على تنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة الموفدة إلى قطاع غالي (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠)، وأعرب عن أسفه لعدم إحراز أي تقدم في هذا الصدد بالرغم مما أولاه الطرفان في اجتماع جنيف الأول لهذه التوصيات من نظر إيجابي، وأهاب مجدداً بالجانب الأبخازي أن يوافق على فتح فرع في قطاع غالي لمكتب حقوق الإنسان في سوخومي في أقرب وقت ممكن، وأن يهيباً أوضاعاً آمنة لبيادر هذا المكتب عمله دونما عائق؛

وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥؛ رهنا باستعراض المجلس، عند الاقتضاء، لولايتها في حالة حدوث تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

(١٣) S/2005/45، بشأن الانتخابات الرئاسية التي أجريت مؤخراً في أبخازيا، جورجيا، وإعلان أنه يجب اعتبارها غير شرعية؛ وأيضاً بشأن الدور الذي يضطلع به الاتحاد الروسي في تقديم المساعدة المزعومة إلى الانفصاليين الأبخاز؛ والإعراب عن استعداد جورجيا للتفاوض من أجل التوصل إلى حل للصراع مع أبخازيا. (١٤) S/2005/48.

أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(١٢). وذكر الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن أن النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ بشكل خاص لم يكن يسيراً في عملية السلام الجورجية - الأبخازية. فعلى الرغم من أن الطرفين اتفقا بشأن بعض المسائل الموضوعية خلال تلك السنة، واجهت الجهود المبذولة من أجل المضي قدماً بالحوار تحديات خطيرة. وقد أسفر تجدد التوتر في منطقة الصراع عن سلسلة من الأحداث التي أدت إلى وقف جميع الاتصالات بين الجانبين في منتصف العام، وركزت البعثة جهودها الرئيسية على إيجاد السبل اللازمة لإقامة الحوار من جديد وتجنب التقهقر. وحدد الغموض السياسي الأخير في سوخومي بشكل خطير من إمكانية مواصلة الحوار. غير أن الاجتماع الرفيع الذي عقده مجموعة الأصدقاء يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في جنيف، كان فرصة مناسبة للتفكير في الحالة العامة لعملية السلام ومناقشة أفضل السبل للتصدي للتحديات التي تواجه الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للصراع. ويظل دعم مجموعة الأصدقاء ذا قيمة كبيرة بالنسبة لما يبذله الأمين العام وممثلته الخاصة. وأعرب الأمين العام عن استمرار اقتناعه بأن البعثة ما انفكت تضطلع بدور رئيسي في الوقاية من انعدام الاستقرار على أرض الواقع، وأوصى الأمين العام في تقريره بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، وذلك بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للصراع.

ووجه الرئيس (الأرجنتين) الانتباه إلى رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم

(١٢) S/2005/32.

وحت الأمين العام الجانب الجورجي على الاستمرار في الاستجابة للشواغل الأمنية، وحت الجانب الأبخازي على القيام بصورة فعالة بمعالجة الشواغل العملية والأمنية للسكان المحليين والعائدين، وعلى الوفاء بالتزاماته السابقة بقبول انتشار عناصر الشرطة المدنية التابعين للبعثة في مقاطعة غالي. وحت أيضا الجانب الأبخازي على السماح بافتتاح مكتب فرعي لحقوق الإنسان في غالي، وتلقي الشباب المحليين التعليم بلغتهم الجورجية الأم. وذكر أن البعثة تواصل القيام بدور هام وأساسي لمنع زعزعة استقرار الوضع الميداني، والسعي لإيجاد حل دائم لهذا التراع. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

ووجه الرئيس (اليونان) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، ورومانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية^(١٨)، طرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦١٥ (٢٠٠٥)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

امتدح وأيد بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته الطرف الميسر، فضلا عن فريق أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، للعمل على تحقيق استقرار الوضع والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة تتضمن بالضرورة تسوية لوضع أبخازيا السياسي داخل دولة جورجيا؛ وأسف بشدة لاستمرار رفض الجانب الأبخازي الموافقة على مناقشة مضمون الوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، وحت بقوة مرة أخرى الجانب الأبخازي على استلام الوثيقة والرسالة التي أحيلت بها، وحت كلا الطرفين على إيلائهما بعدئذ الاهتمام الكامل والصريح،

(١٨) S/2005/492.

القرار ١٦١٥ (٢٠٠٥) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٢٤٢ المعقودة في ٢٩ تموز/ يولييه ٢٠٠٥

في الجلسة ٥٢٤٢، المعقودة في ٢٩ تموز/ يولييه ٢٠٠٥^(١٥)، التي دعي ممثل جورجيا للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ تموز/ يولييه ٢٠٠٥ بشأن الحالة في أبخازيا^(١٦). ورأى الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن استئناف الجانبين الجورجي والأبخازي مشاركتها في اجتماعات فريق الأصدقاء المعقودة في جنيف التي ترأستها الأمم المتحدة^(١٧)، وفي الاجتماعات التي تعالج الجوانب العملية لعملية السلام، بعد انقطاع طويل للاتصالات المباشرة هو تطور مشجع. وناشد الطرفين أن يغتنما الفرص الجديدة لإجراء حوار، بالنظر إلى تحسن البيئة الإقليمية، لتحقيق تقدم ملموس في المجالات ذات الأولوية وفي تدابير بناء الثقة ذات الصلة، حتى يمكن إجراء مفاوضات لتحقيق تسوية سياسية شاملة للتراع، وذلك باستخدام الوثيقة المعنونة "المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، والرسالة التي أحيلت بها، كنقطة انطلاق.

(١٥) في الجلسات ٥١٤٤ و ٥١٧٤، و ٥٣٥٨ و ٥٢٣٨، المعقودة كجلسات خاصة في ٢١ آذار/مارس و ٤ أيار/مايو و ٢٧ تموز/يولييه ٢٠٠٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى إحاطتين من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والممثل الخاص ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. واستمع إلى بيانين أدلى بهما المبعوث الخاص لرئيس جورجيا وممثل الاتحاد الروسي.

(١٦) S/2005/453.

(١٧) انظر S/2005/269، الفقرات ١٠-١٢.

الأبخازي عن تنفيذ توصيات بعثة التقييم المشتركة لعام ٢٠٠٠^(٢٠)، وبعثة التقييم الأمني لعام ٢٠٠٢^(٢١) ليس بالموقف المواتي لإحراز تقدم. وشدد على أن حرية تنقل أفراد البعثة لا يزال مبعثاً للقلق المستمر، وذكر الجانبين بالالتزام بكفالة سلامة أفراد البعثة على الدوام. وأكد أن البعثة لا تزال تؤدي دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستقرار في منطقة النزاع، وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، من أجل تيسير تحقيق تقدم للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع.

ووجه الرئيس (جمهورية ترانينا المتحدة) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وسلوفاكيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية^(٢٢) وطُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٦٥٦ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها:

تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦؛ وقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

القرار ١٦٦٦ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٤٠٥ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٠٥، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، التي دعي ممثلًا جورجيا وألمانيا للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ

(٢٠) S/2001/59، المرفق الثاني.

(٢١) S/2003/412، الفقرة ١٦.

(٢٢) S/2006/58.

والدخول في مفاوضات بناءة بشأن مضمومها، وحث الجهات التي لها نفوذ لدى الطرفين على أن تشجع التوصل إلى هذه النتيجة؛

وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦؛ رهنا باستعراض المجلس، عند الاقتضاء، لولايتها في حالة حدوث تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

القرار ١٦٥٦ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٣٦٣ المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٣٦٣، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، التي دعي ممثلًا جورجيا وألمانيا للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(١٩). وذكر الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أن الأمم المتحدة لا تزال على التزامها بمساعدة الجانبين الجورجي والأبخازي في سعيهما للتوصل إلى تسوية سلمية وشاملة. وفي تطور مباشر، انخرط الجانبان، بوساطة من الممثلة الخاصة، في تبادل بناء بشأن مشاريع الوثائق المشتركة المتعلقة بالحيلولة دون استئناف أعمال القتال والعودة الآمنة والكرامة للاجئين والمشردين داخليا. وطلب إلى الجانبين التوقف عن الإتيان بأعمال أو الإدلاء بتصريحات من شأنها إلحاق الضرر بما يلوح من فرص على طريق عملية السلام. وحث الجانب الجورجي على أن يأخذ في الحسبان على النحو الواجب الشواغل الأمنية الأبخازية، وحث الجانب الأبخازي على الاستجابة بشكل فعال للشواغل الأمنية وشواغل حقوق الإنسان التي تهم السكان المحليين والعائدين إلى مقاطعة غالي. وأشار الأمين العام إلى أن تقاعس الجانب

(١٩) S/2006/19.

بوصفه القرار ١٦٦٦ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها:

حث الطرفين على القيام دون إبطاء بوضع الصيغة النهائية لمجموعة الوثائق المتعلقة بعدم اللجوء إلى العنف، وبعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى مقاطعة غالي، وعلى القيام بالخطوات اللازمة الكفيلة بحماية وحفظ كرامة السكان المدنيين بمن فيهم العائدون؛

وقرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛

وأيد بقوة الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام ودعا فريق أصدقاء الأمين العام إلى مواصلة تقديم دعمهم الراسخ والموحد لها.

القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٤٩ المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٤٩، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^(٢٥)، التي دعي ممثلًا جورجيا وألمانيا إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(٢٦). وأشار الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، إلى أنه بعد تزايد توقعات اكتساب عملية التفاوض زخما جديدا إثر استئناف أعمال مجلس التنسيق في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٦^(٢٧) وتبادل المقترحات بين الجانبين الجورجي والأبخازي، استجد وضع مشوب بالتوتر، مرده، على وجه

(٢٥) في الجلسة ٥٤٨٣، المعقودة كجلسة خاصة في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٦، أدلى ببيانين رئيس برلمان جورجيا وممثل الاتحاد الروسي.

(٢٦) S/2006/771.

(٢٧) S/2006/435، الفقرة ٥.

١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(٢٣). وأشار الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، إلى أنه في يومي ٢ و ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦ اجتمع كبار ممثلي مجموعة الأصدقاء في جنيف، برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وقد شدد الأصدقاء على الحاجة إلى التوصل إلى تسوية سلمية للتراع في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأكدوا على التزامهم بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا. واتفقوا على الحاجة إلى التصدي للمسائل السياسية الجوهرية للتراع، إضافة إلى مواصلة العمل في مجال تدابير بناء الثقة. وقال الأمين العام إن من الجوهرى أن يعمل الجانبان الجورجي والأبخازي بنشاط على متابعة التفاهات التي تم التوصل إليها في اجتماع مجموعة الأصدقاء في جنيف، وعلى وجه الخصوص يعتبر الانتهاء مبكراً من وضع الوثائق المتعلقة بعدم استعمال القوة وبعودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في صيغتها النهائية مؤشرا قويا على التزامهما بتحقيق تقدم ملموس في عملية السلام. وبالنظر إلى أن البعثة واصلت الاضطلاع بدور رئيسي في تثبيت الاستقرار في منطقة التراع وتيسير إحراز التقدم من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للتراع، فقد أوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

ووجه الرئيس (الأرجنتين) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وسلوفاكيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية^(٢٤) طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة

(٢٣) S/2006/173.

(٢٤) S/2006/201.

١٧١٦ (٢٠٠٦)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

قرر تمديد ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛

وطلب إلى الأمين العام أن يضمّن تقريره التالي عن الحالة في أبخازيا وجورجيا معلومات مفصلة عن التطورات في وادي كودوري وعن التقدم المحرز في الجهود المبذولة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا وبخاصة إلى منطقة غالي؛

وأيد بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام وطلب من فريق أصدقاء الأمين العام مواصلة تزويده بالدعم المستمر والموحد.

القرار ١٧٥٢ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦٦١ المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٦١، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧^(٢٩)، التي دعي ممثلًا جورجيا وألمانيا للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(٣٠). وذكر الأمين العام في تقريره جملة أمور منها أنه يرحب بالتقدم المحرز من قبل الجانبين في تنفيذ القرار ١٧١٦ (٢٠٠٦). ورحب على وجه الخصوص باستمرار الدوريات المشتركة في منطقة وادي كودوري بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. وذكر مع الارتياح أنه لم يلاحظ وجود أي أسلحة ثقيلة في الوادي،

(٢٩) في الجلستين ٥٦٢٣ و ٥٦٥٨، المعقودتين كجلستين خاصيتين في ٢٤ كانون الثاني/يناير و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص ورئيس بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ورئيس وزراء جورجيا، على التوالي.

(٣٠) S/2007/182.

الخصوص، العملية الجورجية الخاصة التي جرت في منطقة وادي كودوري العليا في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكان الهدف المعلن من تلك العملية التي جرت بتوجيه من وزيرى الداخلية والدفاع في جورجيا هو استعادة القانون والنظام في المنطقة. وعقب ذلك، أثار الجانب الأبخازي تساؤلات حول محاولة التوصل إلى اتفاقات أخرى في إطار عملية التسوية. وأصرّت السلطات الأبخازية القائمة بحكم الواقع على إيجاد حل للوضع في منطقة وادي كودوري العليا كشرط مسبق لاستئناف الحوار. واستنادا إلى الخبرة المستفادة من الأحداث في وادي كودوري، حدد الأمين العام، في جملة أمور، عدة مسائل ذات أهمية خاصة تتمثل في: التزام الجانبين بتقديم إخطار مسبق، مع مراعاة الشفافية التامة في ما يتعلق بتحريك قطع المعدات العسكرية والأفراد المسلحين المسموح لهم بذلك بموجب اتفاق موسكو، والحفاظ على قنوات مفتوحة للاتصال والحوار، والاتفاق على طرائق لرصد وادي كودوري. وذكر الأمين العام أن التطورات التي وقعت أثناء المرحلة المشمولة بالتقرير أبرزت مرة أخرى أن وجود البعثة يظل أمراً أساسياً للحفاظ على الاستقرار في منطقة النزاع، وتشجيع التعاون العملي بين الجانبين، وتسهيل إحراز تقدم للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق التفاوض، وأوصى بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

ووجه الرئيس (اليابان) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، ورومانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية^(٢٨)، طُرح بعد ذلك للتصويت، واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار

(٢٨) S/2006/804.

هادف، وإبلاغ المجلس في تقريره المقبل عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

وأيد بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام ودعا فريق أصدقاء الأمين العام إلى مواصلة تقديم الدعم الثابت والموحد له.

القرار ١٧٨١ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٧٥٩ المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٥٩، المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧^(٣٣) التي دعى ممثل ألمانيا للمشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن الحالة في أبخازيا، جورجيا^(٣٤). وذكر الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، أنه على الرغم من التناقض الإيجابي للهدوء النسبي الذي لوحظ في منطقة النزاع منذ تقديم تقريره السابق مع الفترات السابقة، فإن الاشتباك العنيف الذي اندلع في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ يعد من أكثر الأحداث التي وقعت بين الجانبين الجورجي والأبخازي خطورة على مدى عدة أعوام. وفي الحادث الذي وقع خارج منطقة النزاع، ألقى الجانب الجورجي القبض على سبعة أفراد أبخازيين، وأصيب واحد، وقتل اثنان من الضباط الروس السابقين قتل إلهما من المتعاقدين مع القوات الأبخازية. وفي حين ادعت سلطات الأمر الواقع الأبخازية أنه كان غارة قام بها أفراد وزارة الداخلية الجورجية على معسكر التدريب الأبخازي الموجود

(٣٣) في الجلسة ٥٧٢٤، المعقودة كجلسة خاصة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. واستمع إلى بيان أدلى به ممثل جورجيا، وجرى تبادل للآراء.

(٣٤) S/2007/588.

وأنه، مقارنة بالوضع الذي راقبته الدورية المشتركة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، تناقص عدد الأفراد المسلحين. ورحب أيضاً بتوسيع نطاق مساعدة البعثة ليشمل مقاطعة غالي سواء في ما يخص أنشطة مستشاري شرطة الأمم المتحدة أو التواجد الكامل في تلك المنطقة لمكتب حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا. غير أن الأحداث التي وقعت في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧ في منطقة وادي كودوري العليا^(٣١) شكلت نكسة كبيرة تُظهر استمرار الوضع المتفجر. وأعرب عن استمرار اعتقاده بأن وجود البعثة يساهم في الحفاظ على الأمن في منطقة النزاع، وفي تواصل الجهود الدولية المبذولة لتشجيع الحوار السياسي بين الطرفين. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى.

ووجه الرئيس (المملكة المتحدة) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية^(٣٢)، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٥٢ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

أدان الهجوم الذي وقع على قرية بمنطقة وادي كودوري العليا ليلة ١١ و ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ وحث الجانبين على تقديم الدعم التام للتحقيق الجاري؛

وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧؛

وطلب إلى الأمين العام الإفادة من تمديد هذه الولاية لدعم الطرفين في تنفيذ التدابير الرامية إلى بناء الثقة وإقامة حوار مكثف

(٣١) انظر S/2007/182، الفقرة ٢٧.

(٣٢) S/2007/200.

ووجه الرئيس (غانا) الانتباه إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وسلوفاكيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية^(٣٥)، طُرح بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٧٨١ (٢٠٠٧)، الذي قرر به المجلس جملة أمور منها ما يلي:

حث كلا الطرفين على المشاركة المتواصلة والفعالة في الفريق المشترك لتقصي الحقائق، وأعرب في هذا السياق عن تأييده لتقرير الفريق المشترك لتقصي الحقائق عن حادث إطلاق الصواريخ في منطقة وادي كودوري العليا في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧؛

وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛

وطلب إلى الأمين العام أن يستفيد من تمديد الولاية لدعم الطرفين في تنفيذ تدابير لبناء الثقة وإقامة حوار مكثف وهادف، وأن يبلغ المجلس في تقريره القادم عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، بالتقدم المحرز في هذا الصدد؛

وأيد بقوة جهود الممثل الخاص للأمين العام وطلب من فريق أصدقاء الأمين العام مواصلة تزويده بالدعم المستمر والموحد.

(٣٥) S/2007/603.

في نفس الموقع مع نقطة لحرس حدود الأمر الواقع في بوخونديجارا، داخل الأراضي التي يسيطر عليها الأنجاز، ادعى الجانب الجورجي أن مجموعة من "المخربين" الأنجاز قد دخلوا أراضي تسيطر عليها جورجيا لتعطيل العمل في الطريق المؤدي إلى منطقة وادي كودوري العليا، وهو قيد الإنشاء حالياً، في محاولة لعزل الوادي عن بقية جورجيا. وفي أعقاب هذا الحادث، بموافقة كل من الطرفين، تقوم البعثة بمجهودها الخاص المستقل في تقصي الحقائق لاستيضاح ملامسات الحادث.

وأضاف الأمين العام قائلاً إن النهج العام المتبع لتسوية النزاع ما زال يتمثل في أن يساعد النجاح في فتح حوار حول المسائل المتعلقة بالأمن وعودة المشردين داخليا واللاجئين والإنعاش الاقتصادي والقضايا الإنسانية على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، لكن في ما يتعلق بالاتصالات بين الجانبين، لا يزال الوضع محيياً للآمال، وتطغى عليه التطورات التي أدت إلى عدم الثقة. وأوصى الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، مشيراً إلى أن وجود البعثة ما زال يسهم في إحلال الأمن في منطقة النزاع وفي جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للنزاع.